

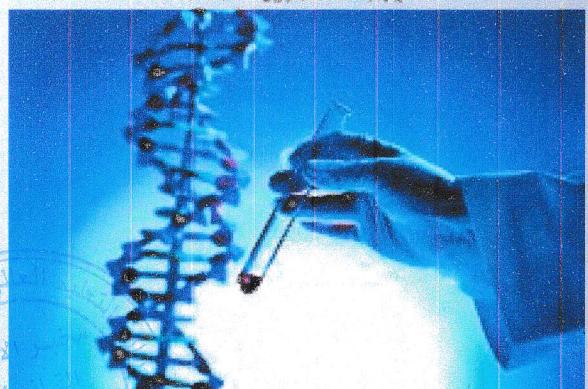
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بومرداس
كلية العلوم والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص



11 مارس 2024

مخبر الالهات القانونية للتلمنية المستدامة
فرقة المخبر "المهاراتات الصالحة بالنشاط الاقتصادي"
تنظيم ملتقى وطني حضوري / عن بعد موسوم بـ
"المالكتة الفقيرة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية"

يوم 23 اذري 2024



هيئة الملتقى الوطني:

الرئيس الشرقي للملتقى، أ.د. بن الصغير عبد العظيم عميد الكلية
 المشرف العام على الملتقى، أ.د. بن الصغير عبد العظيم عميد الكلية

مدیرة المخبر، أ.د. يوسفي أمال

رئيسة الفريق، أ.د. حسانين سامية

رئيسة الملتقى، المنشورة عبد اللطيف سميرة

المنسق العام للملتقى، أ.شريف صفتة

وليسة المسئولة العلمية، د. عبد اللطيف سميرة / د. سعيد الي فايز

رئيس اللجنة المنظمة، د. شفaid علی محمد بن / د. حمدون حمزة

أعضاء المجلة العلمية

- أ. د. حدوم كمال
- أ. د. يوسف إمالي
- أ. د. حسانين سامية
- أ. د. جبارة نورة
- أ. د. شناني ركبة
- أ. د. إبراهيم لطيبة
- أ. د. خواطرة سامية
- أ. د. عباس فريد
- أ. د. هزام فتحية
- أ. د. لاولوش سميرة
- أ. د. صباحي ربيعة
- أ. د. عبد الكريم عصالي
- أ. د. بريني نور الدين
- أ. د. الفلكي صفيه
- أ. د. زايدى حميد
- أ. د. هجاج مليكة
- أ. د. بن عياد جليلة
- أ. د. بالقاسمي كهيلية
- أ. د. بوتفاتح محمد بالقاسم
- أ. د. بوتلحة حسين
- أ. د. بوعيده الهام
- أ. د. فرلان قصيلة
- أ. د. بوردرالله صالح الدين
- أ. د. جدي لحاجة
- أ. د. العادي درجة
- أ. د. عبيش وهبة
- أ. د. عزيز في صفية
- أ. د. العرقي، فاطمة
- أ. د. سليمان محمد
- أ. د. قبلي الحضر
- أ. د. لوغون ليبل
- أ. د. أوشنن لميس
- أ. د. بكار سلس
- أ. د. ناجي الزهرة
- أ. د. هيروة وليد
- أ. د. لعوج أرزقي
- أ. د. جلبوبي حمزة
- أ. د. عبد اللطيف سميرة
- أ. د. سعيداني فايز
- أ. د. المقارير كام
- أ. د. همورة رابح
- أ. د. العجال لامية

جامعة بومرداس

أعضاء المجلة العلمية

- / مختارني فائزه
- / آيت شعاعل وردية
- / باقفي وداد
- / بحروش سعاد

أ. د. بوللي عبد الرحمن

المجلة التقنية للعلائق

مصلحة النشاطات العلمية لكلية الحقوق والعلوم السياسية

بودواو

النادي العلمي الثقافي السنوري لقسم القانون الناشر

نائب العميد

المكلف بما بعد

التدريج

كلية الحقوق والعلوم السياسية



محاور الملتقى

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للملكية الفكرية والتنمية
بمختلف عناصرها

المحور الثاني: حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادي.

المحور الثالث: مستجدات الملكية الفكرية وأثرها

الاقتصادي (الذكاء الاصطناعي، الهندسة الوراثية،

الصنفات الرقمية، برامج الحاسوب...)

المحور الرابع: الحماية الوطنية لعناصر الملكية الفكرية

المحور الخامس: الحماية المؤسساتية للملكية الفكرية



شروط المشاركة:

أن يكون البحث ضمن محاور الملتقى وموضوعاته وأن لا يكون البحث المقدم قد سبق نشره أو قدم للنشر في مجلات أو دوريات، أو قدم كمداخلة في مؤتمرات علمية دولية أو وطنية أو أيام دراسية أو ندوات المداخلة.
قدم البحث باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية أو باللغة الفرنسية، على أن لا يقل عن عشر صفحات وأن لا يزيد عن عشرين صفحة

صورة أرفاق البحث بملخصين بالعربية والإنجليزية.

تحرر المقالات بخط Sakka Majalla حجم 14 بالنسبة للغة العربية، أما بالنسبة للغة الأجنبية فتحرر بخط time new roman حجم 12، وبالنسبة للهواش تكتب بها في آخر المداخلة حجم 12 بالنسبة للغة العربية، و 10 لغة الأجنبية، مع ذكر قائمة المراجع في آخر المداخلة.

مواعيد هامة:

كـ ترسل المدخلات كاملة قبل تاريخ 10 أبريل 2024

كـ يتم الرد على المدخلات بتاريخ 15 أبريل 2024

كـ ترسل المدخلات إلى البريد الإلكتروني

proprite.intellec@gmail.com

كـ رقم الهاتف: 0783401889

s.abdellali@univ-boumerdes.dz

أشكالية الملتقى

إن حقوق الملكية الفكرية بشقيها الملكية الأدبية والفنية والملكية الصناعية هي نتاج الذهن لما لها من القوة في إحداث التغيير في الوقت الحالى أقوى من أي فترة زمنية أخرى سابقة خاصة بظهور حقوق فكرية جديدة كبرامج الكمبيوتر، المصنفات الرقمية، الذكاء الاصطناعي، والجنسنة والملكية المعرفية للذكاء الاصطناعي، التي تؤثر تأثيراً مباشراً على التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي الفعال الأمر الذي يضع كلها زاوية في رفاهية المجتمع.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي إسهام عناصر الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية على ضوء المستجدات القانونية والرقمية والحيوية الراهنة؟

وما مدى فعالية الآليات القانونية التي تكلّفها المنظومة لي والقانونية للملكية الفكرية لتجسيد الحق في التنمية في الآليات كل دولة؟
استماراة المشاركة:

الاسم واللقب:

الرتبة العلمية:

المؤسسة المستحدثة:

الشخص:

البريد الإلكتروني:

عنوان المداخلة:

محور المداخلة:



ديباجة الملتقى

بعد التطور التكنولوجي مصدرًا من مصادر النمو الاقتصادي و ذلك لما يعيشه من استحقاق طرق إنتاجية أو لتحسين طرق فكرية أكثر كفاءة وقدرة من تلك المستخدمة، الأمر الذي ينبع عنه زيادة في الإنتاج أو توفير جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة، والإختراعات التكنولوجية ما هي إلا نتاج فكر فردي أو جماعي لمجموعة من الأفراد، ومن ثم فإن حماية حقوق هذا الفكر يرتبط عليها دفع هذا الفرد أو هؤلاء الأفراد إلى بذل المزيد من الجهد في هذا المجال، أيضاً تغير حقوق الملكية الفكرية وسيلة مهمة لاستخدام المعرفة الحديثة مما يؤدي إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وتعمل الدول خاصة المتقدمة منها على حماية حقوق الملكية الفكرية من أجل دفع عملية التقدم الاقتصادي بها إلى الأمام، وذلك من خلال منح المائبين على البحث والتطوير مكافآت تشجيعية لهم نظير لما يبذلوه من جهد عن ذلك وأيضاً عن طريق تمويل وتشجيع لشاططات البحث والتطوير، حيث أن تلك الحماية تعود بالنفع على المجتمع بأسره.

ولقد أصبحت الأسواق العالمية في الوقت الحالى تعتمد أكثر فأكثر على المعارف والمعلومات، و يقوم نظام الملكية الفكرية بدور جوهري في عملية تحويل المطافة الإبداعية والإبتكارية والمعارف والمعلومات إلى ثروات اقتصادية ملموسة، كما يتزايد الإقرار بمحاهبة نظام الملكية كأداة فعالة تفيد الدول الأقل نمواً أيضاً، خاصة بعد ظهور حقوق فكرية جديدة كبرامج الكمبيوتر، المصنفات الرقمية، الهندسة الوراثية والذكاء الاصطناعي، ولا ننسى أن الذكاء الاصطناعي هو داعم للابتكار وهو يسعى بعوجب حقوق الملكية الفكرية، إذ شهد العالم مؤخرًا ثورة في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي حيث أصبحت هذه التقنيات جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية إذ أصبح من المسلم به أن الذكاء الاصطناعي يوفر فرصاً غير مسبوقة لتحسين كفاءة العمل و جودة الحياة والتنمية المستدامة ويعتبر مفتاحاً لتطوير الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا الحيوية وتحقيق الإبتكار في العديد من المجالات.